

المقررات الرسمية لجلسة مجلس الوزراء

- وزعت الامانة العامة لرئيسة مجلس الوزراء أمس، المقررات الرسمية لجلسة مجلس الوزراء التي انعقدت أول من أمس في القصر الجمهوري في بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية ميشال سليمان وجاء فيها:
- الموافقة على طلب وزارة الداخلية والبلديات بشأن مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية والبلديات و UN - Habitat لتنفيذ مشروع تعزيز الحكم المحلي من أجل تفعيل الادارة المدنية في لبنان.
 - الموافقة على عرض وزارة الداخلية والبلديات للتعليمات التنفيذية المقترنة لاتفاقية التعاون في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني بينها وبين وزارة الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية.
 - تشكيل لجنة وزارية برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء التربية والتعليم العالي، المالية، وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ورئيس مجلس الخدمة المدنية لدراسة مشروع قانون يتضمن أحکاماً خاصة بتصفية المعاش التقاعدي لأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية الخاضعين لشرعنة التقاعد ورفع تقريرها إلى مجلس الوزراء مع الاقتراحات خلال مهلة شهر.
 - الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى تعين معيدي ونقل استاذ مساعد في ملأ الجامعة اللبنانية التعليمي.
 - الموافقة على طلب المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ملء بعض الوظائف الشاغرة في ملأه وفقاً للحاكم القانونية لهذا المجلس.
 - الموافقة على تعين عدد من الناجحين في مبارزة أجراها مجلس الخدمة المدنية وملء مراكز شاغرة عبر مبارزة يجريها مجلس الخدمة المدنية وتسوية وضع بعض الموظفين في بعض المراكز في بعض الإدارات العامة.
 - الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى تعديل بدل السكن لموظفي المراكز الزراعية على الحدود (مراكز الحجر الصحي) ومركزاً لإرشاد الزراعي والبيطري في المناطق الزراعية (المراكز الزراعية في القصيبة).
 - الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى نقل اعتمادات من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنة بعض الإدارات العامة للعام ٢٠١٠ على أساس القاعدة الاثنتي عشرية.
 - الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى الغاء المرسوم رقم ١٥٩٥٩ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٩ (تشكيل لجنة وطنية لمكافحة عمل الأطفال) والاستعاضة عنه بأحكام جديدة.
 - الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى تعديل الشروط الخاصة المصدقة بالمرسوم رقم ١٠٢٧٨ تاريخ ١٩٩٧/٥/٢٠ في منطقة عاليه العقارية (قضاء عاليه).
 - الموافقة على طلب وزارة الداخلية والبلديات عدم عرض موضوع فسخ عقود ايجار مقرات بعض الادارات العامة، الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ على موافقة مجلس الوزراء الا اذا كان الفسخ حاصلاً قبل انتهاء أجل العقد وفقاً لرأي ادارة الابحاث والتوجيه.
 - الموافقة على طلب وزارة المالية تعديل مذكرة التفاهم